



الجلسة ٥٧٤٠

الاثنين، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٧/٤٠

نيويورك

الرئيس: السيد ريبيير (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد سميرنوف
 إندونيسيا السيد كليب
 إيطاليا السيد أزاريللو
 بلجيكا السيد فريبيكي
 بنما السيد سويسكم
 بيرو السيدة تنكوبا
 جنوب أفريقيا السيد كومالو
 سلوفاكيا السيد بريان
 الصين السيد لي كيكسن
 غانا السيد كريستشين
 قطر السيد القحطاني
 الكونغو السيد غاياما
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة بيرس
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2007/513)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2007/513)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقت رسالة من ممثل تيمور - ليشتي، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في هذا البند في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المعتادة اعترزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في هذا البند، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد سانتوس (تيمور الشرقية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ الآن مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/513، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

بعد مشاورات بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بتشكيل الحكومة الجديدة في تيمور - ليشتي الناشئة عن الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

كما يهنئ على تعيين حكومة تيمور - ليشتي الجديدة بقيادة رئيس الوزراء زانانا غوسماو. ويهنئ المجلس كذلك شعب تيمور - ليشتي على ما أظهره من التزام قوي بالسلام والديمقراطية. ويعرب عن استعدادة للعمل مع حكومة تيمور - ليشتي الجديدة لتحقيق أهدافها والتصدي للتحديات الخطيرة التي تواجه البلد، بما فيها جهودها الإنمائية.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للدور الذي اضطلعت به اللجنة الوطنية للانتخابات والأمانة التقنية لإدارة الانتخابات وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أثناء إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تيمور - ليشتي. ويثني المجلس على ما قدمه الشركاء الإقليميون والدوليون من دعم لا يقدر بثمن من أجل التحضير للانتخابات وإجرائها. ويعرب المجلس أيضاً عن تقديره للدور الذي اضطلع به مراقبو الانتخابات المحليون والدوليون.

”ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة قيام جميع الأطراف بحل أية منازعات بالطرق السلمية حصراً وضمن إطار المؤسسات الديمقراطية، ويدعو شعب تيمور - ليشتي إلى الامتناع عن ممارسة العنف والعمل معاً بهدف ضمان الأمن.

”ويطلب مجلس الأمن إلى حكومة تيمور - ليشتي وبرلمانها وأحزابها السياسية وشعبها بذل جهود مشتركة والبدء بحوار سياسي وتدعيم السلام والديمقراطية وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمصالحة الوطنية في البلد. ويعيد مجلس الأمن تأكيد ضرورة إحقاق العدالة والمساءلة، ويشدد على أهمية

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في عملها، ويعرب عن تقديره للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص من أجل ضمان التنفيذ الكامل لولاية البعثة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2007/33.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة المستقلة للتحقيق لعام ٢٠٠٦.

”ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ويشجع البعثة أيضاً على مواصلة التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومع كافة الشركاء المعنيين لدعم حكومة تيمور - ليشتي في تنفيذ خطة للتنمية الوطنية وفي التصدي للتحديات التي تواجه البلد، ولا سيما إصلاح القطاع الأمني، وتوطيد أركان قطاع العدل، وتعزيز الحكم الديمقراطي، وحل مسألة المشردين داخلياً والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة.